

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٣٨٧**

الأربعاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورنتي سوليث	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد آمدي
	بولندا	السيد ليفتسكي
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيدة شولغين نيوني
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

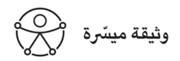
الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2018/889)

1835118 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلّق بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2018/889)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/970، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/889، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

بولندا، بيرو، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): حصل مشروع القرار على ١٢ صوتاً مؤيداً ولم يعترض عليه أي عضو، مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت. اعتُمِدَ مشروع القرار بوصفه القرار ٢٤٤٠ (٢٠١٨).

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): كما قالت الولايات المتحدة في نيسان/أبريل (انظر S/PV.8246)، لقد شرعنا في اتباع نهج جديد بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

أولاً، لا يمكن أن يستمر نهج العمل كالمعتاد بشأن الصحراء الغربية. ثانياً، يجب علينا تقديم دعمنا الكامل للمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، السيد كولر، في جهوده الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول من الطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره. ويشجعنا التقدم المحرز في الأشهر الستة الماضية. ونرحب بقرار المبعوث الشخصي كولر استئناف عملية التفاوض المباشر، بدءاً باجتماع المائدة المستديرة في جنيف. ويسرنا أن المغرب، والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، والجزائر، وموريتانيا قد قبلوا جميعاً دعوة المبعوث الشخصي كولر بحسن نية ودون شروط مسبقة. ونحثهم على المشاركة البنّاءة مع المبعوث الشخصي طوال فترة العملية من أجل تحقيق حل سياسي عملي ودائم. بيد أننا نحذر من أي فكرة تفيد بأننا قد تجاوزنا خط النهاية. فالعملية السياسية ما زالت في بدايتها.

ونؤمن بأن المفاوضات المباشرة تحت قيادة الأمم المتحدة تتيح فرصة حقيقية للتوصل إلى حل مقبول للطرفين، وسيكون الاجتماع المقبل في جنيف خطوة أولى حاسمة في هذه العملية. ويجب على الأطراف أن تظل ملتزمة بالمفاوضات في اجتماع المائدة المستديرة المعقودة الذي سيعقد في كانون الأول/

ديسمبر وخلال جميع المراحل حتى التوصل إلى اختتام ناجح. إن الاجتماع الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر لن يكون حدثاً منفردا. فيجب أن يكون بداية لعملية مفاوضات مباشرة. وإننا نؤيد تأييداً كاملاً المبعوث الشخصي كولر ونرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يفعل كل ما في وسعه لكفالة قيادة العملية السياسية والنهوض بها، اقترانا بالاستفادة من الزخم الذي نأمل أن يوجده اجتماع جنيف، من أجل التوصل إلى حل سياسي طال انتظاره. كما تدعو الولايات المتحدة الأطراف إلى احترام التزاماتها وضماناتها ذات الصلة وإلى الامتناع عن أي أعمال قد تقوض المفاوضات التي تيسرها الأمم المتحدة أو تزيد من زعزعة استقرار الحالة في الصحراء الغربية.

ونعرب عن امتناننا ودعمنا الكامل للمبعوث الشخصي كولر وفريقه. ونرحب بحضور المبعوث الشخصي إلى مجلس الأمن في أي وقت لموافاته بمعلومات عن حالة الجهود التي يبذلها. ونعرب أيضاً عن الشكر للممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية، كولن ستيوارت، وجميع الذين يعملون بلا كلل في إطار البعثة. ونشكر حكومة سويسرا على استضافة المحادثات المقبلة.

منا من يُفضلون ولاية تمتد ١٢ شهراً. غير أن العملية السياسية التي تبدأ الآن تحت قيادة المبعوث الشخصي تتطلب من مجلس الأمن الاهتمام الوثيق والدعم. وخفض مدة ولاية البعثة إلى غاية نيسان/أبريل ٢٠١٩ مؤشر على أن المجلس عاقد العزم على تعجيل العملية السياسية وتجاوز الوضع الراهن. ويُعبّر تجديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر فقط عن عزمنا على مواصلة المفاوضات بسرعة، بحسن نية، ودون شروط مسبقة. كما يوضح أن مجلس الأمن لن يدع الصحراء الغربية والبعثة يتواريان عن الأنظار.

وإذ تُستأنف العملية السياسية، ستقيّم الولايات المتحدة بعناية ولاية البعثة في المستقبل. ولن يكون التجديد بعدها تلقائياً، بل سيرتهن بما إذا كانت البعثة تسهم في التوصل إلى حل سياسي. وبإطلاق العملية السياسية، بدأنا في معالجة أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها البعثة، وهو التأكد من أن بعثة حفظ السلام تؤيد التوصل إلى حل سياسي. وقد كان هذا التغيير محورياً في قرارنا المتعلق بمواصلة تمديد ولاية بعثة حفظ السلام. وكما قلنا في نيسان/أبريل، ستواصل الولايات المتحدة تأييد المبدأ الأساسي القائل بأن بعثات حفظ السلام يجب أن تدعم الحلول السياسية، وسوف نُقيّم أداء البعثة في المستقبل وفقاً لذلك. وستواصل الولايات المتحدة فعل كل ما في وسعها لدعم المبعوث الشخصي كولر والمضي قدماً في المفاوضات.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر الولايات المتحدة، القائمة بالصياغة، على ما أجرته من مشاورات متعمقة وما بذلته من جهود بغية أخذ جميع الآراء في الاعتبار عند صياغة النص. وسأركز على ثلاث مسائل.

أولاً، ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٤٤٠ (٢٠١٨)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. إن المشاورات التي عقدت في ١١ تشرين الأول/أكتوبر مع الممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية، كولن ستيوارت، قد شددت على الدور الرئيسي الذي تؤديه البعثة للمحافظة على الهدوء والحفاظ على وقف إطلاق النار في المنطقة.

وعلى نحو ما تم تأكيده في تقرير الأمين العام (S/2018/889)، تضطلع القوة بدور وقائي لا غنى عنه في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. وقد سلط التقييم المستقل أيضا الضوء على تلك النقطة الأساسية.

وأود أن أثني على الممثل الخاص وفريقه الذين يقومون، من خلال وجودهم، بالتخفيف من حدة التوترات والمساعدة على الحد من خطر التصعيد. واستنادا إلى تلك العناصر، تؤكد فرنسا مجددا التزامها بولاية مستقرة تمتد لمدة ١٢ شهرا. ويجب أن يظل التجديد لستة أشهر الوارد في القرار ٢٤٤٠ (٢٠١٨)، الذي اتخذناه للتو، استثنائيا، حيث إن مسؤوليتنا لا تتمثل في

تعطيل إدارة موارد البعثة والتخطيط لها. وينطبق هذا على البعثة مثلما ينطبق على العمليات الأخرى الصادر بها تكليف عن المجلس. ويبدو أن خفض مدة الولايات فكرة جيدة زائفة ليس لها تأثير حقيقي على العملية السياسية، بل يمكن أن تضعف منظومة الأمم المتحدة. وثمة أهمية للحفاظ على وجود إطار سنوي لضمان استقرار عمليات حفظ السلام.

إن الهدوء على أرض الواقع الذي حققته البعثة هو ما يجعل إحراز تقدم في المجال السياسي ممكنا. ولذلك، فإننا نرحب بعدم وجود تهديد كبير يواجه وقف إطلاق النار، على النحو المعترف به في القرار، وبتحسن الحالة على أرض الواقع منذ آخر تجديد. لقد أرسل المجلس رسائل واضحة في نيسان/أبريل (انظر S/PV.8246)، آتت ثمارها. ويكمن دورنا في توخي الحذر عند الإشارة إلى ضرورة أن يظل وقف إطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل.

وأخيرا، في سياق أجواء أكثر سلمية، يؤيد المجلس تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي في العملية السياسية، وهو ما يتضح أيضا من النص المعتمد اليوم. وبالزيارة الناجحة التي قام بها المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، السيد هورست كولر، إلى المنطقة في أواخر حزيران/يونيه وأوائل تموز/يوليه، فإنه قد مهد السبيل للجمع بين المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب والجزائر وموريتانيا في جولة محادثات تمهيدية في أوائل كانون الأول/ديسمبر في جنيف. كما يرحب القرار بالرد الإيجابي من جانب هذه الجهات الفاعلة الأربع على الدعوة إلى المشاركة في هذه المناقشة.

وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون من المفيد جدا أن يواصل المبعوث الشخصي تعزيز المشاورات بغية تحسين الإعداد لهذه الممارسة. ونشجع المشاركين على الاضطلاع بدور بناء في ذلك، ونذكر بأنه بالنسبة لفرنسا، تشكل خطة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب أساسا جادا للمناقشات المقبلة. وأرحب بأن مجلس الأمن يدعم تماما الدينامية التي ذكرتها للتو.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): صوتت السويد اليوم مؤيدة للقرار ٢٤٤٠ (٢٠١٨)، الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وتعرب عن دعمها الكامل للأمين العام ومبعوثه الشخصي للصحراء الغربية، وكذلك لاستئناف عملية التفاوض، بدءا باجتماع المائدة المستديرة في جنيف في وقت لاحق من هذا العام.

عندما انضمت السويد للمجلس بصفتها عضوا منتخبا قبل عامين تقريبا، كان ذلك عن قناعة راسخة بأنه يتعين إنعاش العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة والخاملة منذ ما يقرب من عقد. إلا أن ذلك كان أمرا بعيد المنال. وكان المجلس يواجه أزمة خطيرة في الكركرات، هددت وقف إطلاق النار وكان من الممكن أن تؤدي إلى تجدد الأعمال العدائية. وواجهت بعثة الأمم المتحدة عقبات في الاضطلاع بولايتها حيث لم تكن قد استعادت قدرتها الوظيفية بشكل كامل وكان مستوى الثقة بين الطرفين والأمم المتحدة منخفضا. وأعتقد أن الجميع في هذه القاعة يدرك أننا قطعنا شوطا طويلا منذ ذلك الحين.

وقرر الأمين العام الجديد التواصل بصورة مباشرة مع الأطراف، مما مهد السبيل لاستعادة القدرة الوظيفية الكاملة للبعثة والتوصل في نهاية المطاف إلى حل لأزمة الكركرات. وأدى طموح الأمين العام لاستئناف العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة بدينامية وروح جديدتين إلى تعيين هورست كولر مبعوثا شخصيا له. ونحن نثني على جهوده الهائلة وتفانيه الشخصي. وعقب المشاورات التي أجراها المبعوث الشخصي مع الطرفين والدولتين المجاورتين خلال العام المنقضي، نشهد الآن أعمالا تحضيرية لعقد اجتماع مائدة مستديرة في كانون الأول/ديسمبر. ونرحب بالرد الإيجابي من جميع المدعوين باعتباره مؤشرا إيجابيا على تجديد الالتزام بالعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة.

وبصفتنا عضوا في المجلس، فإننا نطمح إلى الإسهام في كسر الجمود بشأن مسألة الصحراء الغربية وتجاوز الوضع الراهن. وانطلاقا من هذه الروح، فإننا نعمل لدعم الأمم المتحدة وبعثة

الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية والمبعوث الشخصي كولر. وحاولنا توجيه المزيد من الانتباه إلى الحالة الإنسانية والتمويل غير الكافي للاجئين الصحراويين. وندعو إلى الإدماج الكامل للنساء والشباب في العملية السياسية، ونشجع تعزيز التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القيام بزيارات أخرى إلى المنطقة.

لقد طوى القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧) الصفحة بعد عام شهد العديد من التحديات. ومهد القرار ٢٤١٤ (٢٠١٨) السبيل لاستئناف العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، ويدعم القرار ٢٤٤٠ (٢٠١٨) الزخم الإيجابي نحو إجراء مفاوضات مباشرة. وتحظى البعثة بدعمنا الثابت، حيث إنها تدعم وقف إطلاق النار وهي بمثابة أداة لمنع نشوب النزاعات. كما أنها تؤدي دورا رئيسيا في دعم العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة والتي انطلقت أخيرا. وعلى الرغم من أن وجود بعثة قوية وفعالة لا يزال أمرا أساسيا، يجب أن يتمثل هدفنا المشترك في إنهاء البعثة في نهاية المطاف من خلال التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، ينص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. ولا يزال هذا الهدف النهائي صحيحا مثلما كان دائما.

وأخيرا، نود أن نثني على الولايات المتحدة لقيادتها الاستثنائية بشأن الصحراء الغربية. إنها مسألة عانت من نقص الاهتمام والإرادة السياسية لفترة طويلة للغاية. ومن الواضح أن الأمر لم يعد كذلك. فثمة فرصة حقيقية الآن للتوصل إلى حل سياسي مستدام ولتسوية إحدى أقدم المنازعات على جدول أعمال الأمم المتحدة. ويجب اغتنام هذه الفرصة لإنهاء محنة شعب الصحراء الغربية وتحقيق تطلعاتهم المشروعة.

ونحث الطرفين والدولتين المجاورتين على مواصلة المشاركة البناءة مع الأمين العام ومبعوثه الشخصي دون شروط مسبقة وبحسن نية خلال التحضير لإجراء محادثات مباشرة في جنيف وما بعد ذلك.

السيد كلاي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد كان من دواعي سرور المملكة المتحدة التصويت اليوم مؤيدة للقرار ٢٤٤٠ (٢٠١٨)، الذي يدعم عمل المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، السيد هورست كولر، ويركز بحق على التقدم الذي يجب إحرازه نحو إيجاد حل دائم ومقبول للطرفين، بما يتيح تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

وتؤيد المملكة المتحدة بقوة الجهود التي يبذلها السيد كولر، وكذلك عمل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ورئيسها، السيد كولين ستيوارت. ونشعر بالامتنان الشديد لزملائنا من الولايات المتحدة على ما بذلوه من جهود بهدف ضمان أن يبعث القرار برسالة مفادها دعم المجلس القوي للتقدم السياسي، في الوقت الذي يعزز فيه العمل الهام الذي تقوم به البعثة.

وتتطلع المملكة المتحدة إلى محادثات المائدة المستديرة في كانون الأول/ديسمبر، التي ستؤذن ببدء عملية، وتشجع جميع الأطراف المعنية على العمل بصورة بناءة مع المبعوث الشخصي بروح توافقية طوال العملية لضمان التوصل إلى نتيجة ناجحة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يرحب الاتحاد الروسي ويدعم مبادرة المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، السيد هورست كولر، للدعوة إلى عقد مفاوضات في جنيف في كانون الأول/ديسمبر بين الطرفين المعنيين بالتسوية في الصحراء الغربية، بمشاركة البلدين المجاورين. ونحث جميع المدعوين إلى الانضمام للحوار دون شروط مسبقة بهدف التوصل إلى حل مقبول من الطرفين. ومن هذا المنطلق، فإننا نعمل مع جميع الأطراف المعنية، التي تربطنا بها علاقات قائمة على الثقة.

ويجب أن يسهم المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، في نجاح العملية التي بدأها السيد كولر، والتي تتيح فرصة فريدة لإحراز تقدم بشأن التسوية في الصحراء الغربية. وينبغي أن

تستند جهودنا الجماعية إلى المعايير التي سبق أن اتفق عليها مجلس الأمن، والتي تحدد أطراف النزاع في الصحراء الغربية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. والتي تستند إلى المبدأ الأساسي المتمثل في التوصل إلى حل نهائي مقبول من الطرفين؛ وتنص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية في إطار إجراءات تتسق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإن التوصل لصيغة مقبولة من الطرفين هو الشرط المسبق الأساسي للطابع المستدام لأي تسوية. وقد كان هناك دائما توافق راسخ في الآراء في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. وللأسف، فإننا نرى في اتخاذ القرار ٢٤٤٠ (٢٠١٨) اليوم محاولة أخرى لزيادة الغموض بشأن المعايير السالفة الذكر. ونحن نعتقد أن هذا النهج غير مقبول.

لقد أصبحت المحاولات الرامية إلى تنقيح القواعد المتفق عليها للتسوية في الصحراء الغربية السبب الرئيسي في عدم تأييدنا للنص الأمريكي. إننا لم نعترض على القرار لأنه يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وهو أمر هام لتحقيق الاستقرار الإقليمي. وندعم البعثة ونقدم إليها المساعدة، بما في ذلك من خلال نشر مراقبين عسكريين روس في وحداتها، ولكن التصويت تأييدا للقرار كان سيعني التضحية بموقفنا القائم على المبادئ لدعم الأسس القائمة للتسوية. علاوة على ذلك، يجب أن نلاحظ أنه، كما كان الحال بالنسبة للقرار ٢٤١٤ (٢٠١٨)، فإن عملية إعداد قرار اليوم والموافقة عليه لم تكن مرة أخرى شفافة ولا قائمة على المشاورات. ولم تؤخذ في الاعتبار التعليقات القائمة على المبادئ والوجيهة لعدد من أعضاء المجلس. يجب معالجة هذا القصور. ونخلص مرة أخرى إلى أن إنشاء نظام غير رسمي لمهام الصياغة بشأن مواضيع محددة في مجلس الأمن يحتاج إلى الكثير من التحسين.

ونشجع الجميع على اتخاذ موقف موحد دعما لمهمة المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، السيد هورست كولر، والمساعدة على إطلاق عملية مفاوضات شاملة تحت رعايته. وسيكون لهذا النهج البناء أهمية كبيرة، ليس في التوصل إلى تسوية في الصحراء الغربية فحسب، بل في تحسين الحالة في المنطقة قاطبة وتعزيز الجهود التي تبذلها جميع الأطراف الفاعلة بهدف التغلب على التحديات التي تواجه الاستقرار والأمن.

السيد آمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكر زملاءنا من الولايات المتحدة على جهوده الجادة لكفالة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٨). كما نقدر الجهود التي بذلوها في إعداد القرار.

إن التطورات التي وقعت في الأشهر الأخيرة فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية بينت لنا جميعا أن هناك تقدما لا يمكن إنكاره يحتاج إلى دعم كامل من المجلس. ونحن على ثقة من أن الجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام المعني للصحراء الغربية بغية استئناف عملية السلام المدعومة على نطاق واسع ستبدأ تحقيق النتائج بعقد محادثات المائدة المستديرة الأولية في كانون الأول/ديسمبر في جنيف. ومن الضروري أيضا أن يواصل أعضاء المجلس التكلم بصوت واحد دعما لجهود المبعوث الشخصي في هذه اللحظة الحاسمة في عملية السلام.

وفي ذلك السياق، كنا نود التصويت تأييدا للنص الذي اقترحته الولايات المتحدة. وللأسف، فإن النقاط التي أثرناها خلال المفاوضات بشأن مشروع القرار، والتي اعتقدنا أنها مبادئ أساسية لإيجاد حل سياسي، لم تؤخذ بعين الاعتبار. وموقف إثيوبيا الثابت هو أن إيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، والذي يجب أيضا أن يتمثل هدفه النهائي في أن يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في إطار ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق لتسوية مسألة الصحراء الغربية.

وبينما نتطلع إلى إحراز تقدم إيجابي في محادثات جنيف في كانون الأول/ديسمبر، نؤكد من جديد اقتناعنا الراسخ

بأن أي تقدم مجد في عملية السلام يرتهن باحترام ذلك المبدأ الأساسي. والالتزام بذلك المبدأ وتعاون الطرفين الكامل مع المبعوث الشخصي للأمين العام أمر ضروري للغاية. ولذلك من الأهمية بمكان أن يشجع المجلس الطرفين على مواصلة انخراطهما البناء وإظهار الإرادة السياسية اللازمة والالتزام التام بالعملية السياسية. ونتطلع إلى تحقيق نتائج إيجابية في محادثات السلام في جنيف في كانون الأول/ديسمبر.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب كوت ديفوار باتخاذ القرار ٢٤٤٠ (٢٠١٨)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩. غير أننا كنا نفضل تمديد ولاية البعثة لمدة سنة من أجل تمكينها من العمل على المدى الطويل. ويرى بلدي أن التمديد لمدة ستة أشهر لا يتناسب بشكل كاف مع هدفنا المشترك المتمثل في المساعدة على تحقيق إمكانية التعايش السلمي في المنطقة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالأمين العام ومبعوثه الشخصي للصحراء الغربية على مبادرتهما التي أسفرت عن تنظيم المحادثات على أساس الحوار المباشر بين جميع الأطراف.

والقرار الذي اتخذناه للتو يحدد بوضوح إطار وأهداف الولاية الممنوحة من مجلس الأمن إلى الأمين العام لتمكينه من إحراز تقدم ملموس من خلال المفاوضات صوب إنهاء حالة الجمود السياسي في النزاع بشأن الصحراء الغربية الذي استمر طويلا. وهذا يتطلب بالضرورة التزاما متجددا وحاسما من جانب أصحاب المصلحة بتولي زمام العملية السياسية. وفي هذا الصدد، ترحب كوت ديفوار بقرار الجهات المعنية والدول المجاورة المشاركة في اجتماع المائدة المستديرة المقرر عقده في جنيف يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر بمبادرة من المبعوث الشخصي للأمين العام.

ونرحب أيضا بالجهود الجادة والصادقة التي تبذلها المملكة المغربية للعمل من أجل تسوية النزاع على نحو نهائي. وتشكل مبادرة الحكم الذاتي المغربية أساسا جيدا للمناقشات، شأنها في ذلك شأن التزام الأمين العام ومبعوثه الشخصي، الذي نشجعه بقوة على مواصلة العمل على تعزيز إطار للحوار يمكن أن يفضي إلى إحلال السلام في الصحراء الغربية.

ونشير أيضا إلى أنه وفقا للقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، وكما طالب المجلس، فإن مشاركة النساء والشباب في المحادثات أمر بالغ الأهمية.

وأكد المجلس مجددا على الدور الرئيسي الذي تضطلع به البعثة، ولا سيما فيما يتعلق باحترام وقف إطلاق النار والاتفاقات السابقة وصون الأمن في جميع أنحاء المنطقة. وفي نهاية المطاف، تأمل كوت ديفوار في بدء المفاوضات الصريحة بين الطرفين على أساس أحكام القرار الجديد، ويجب أن يكون الطرفان على استعداد لتقديم تنازلات بغية التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع.

وفي الختام، أؤكد مجددا إيمان بلدي بإمكانية نجاح تلك المبادرات، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى تنمية اتحاد المغرب العربي، وفي المقام الأول، إلى تحقيق سعادة شعب المنطقة.

السيد ليفتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت بولندا مؤيدة للقرار ٢٤٤٠ (٢٠١٨)، وتأسف لعدم تمكن المجلس من التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه. لقد أيدنا القرار لأننا نعتقد أن من مسؤولية مجلس الأمن أن يساعد الطرفين في التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين لهذا النزاع الذي طال أمده، على أساس حلول توفيقية ووفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

إن بولندا تقدر الدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في الميدان وضرورة أن تنفذ ولايتها على أكمل وجه، بما في ذلك دورها في مساعدة المبعوث

الشخصي للتوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين. ونعتقد أن القرار الذي اتخذه اليوم مجلس الأمن خطوة هامة في تعزيز تلك العملية. وفي ذلك السياق، نرحب بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر. كما نود أن نشكر الولايات المتحدة بصفتها قائمة على الصياغة، على ما بذلته من جهود خلال المفاوضات.

وفي الختام، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم بولندا المستمر لمهمة المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، هورست كولر.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد صوتنا لصالح القرار ٢٤٤٠ (٢٠١٨)، ونشكر الولايات المتحدة، بوصفها القائمة بالصياغة، لتيسيرها هذا القرار. وفي رأينا أن حقيقة أن هذا القرار لم يمكنه أن يعول على تأييد المجلس بالإجماع لا ينبغي أن تصرفنا عما نعتقد أنه مهم حقا، أي إعادة إطلاق العملية السياسية. وهذا شيء أعتقد أننا جميعا في المجلس أيدناه بقوة – بعد أن استمعت إلى زملائي الذين تكلموا بالفعل – لأن إعادة إطلاق العملية السياسية هي لصالح السكان، والأطراف المعنية والمنطقة على أوسع نطاق.

ولذلك، يجب أن يتمثل طموحنا المشترك في التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين، يتيح تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية في سياق ترتيبات تتماشى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا دعمنا الكامل للمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، ورئيس ألمانيا السابق، السيد هورست كولر، وتقديرنا للجهود التي يبذلانها .

لقد اتخذت خطوات مهمة منذ آخر تجديد لولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في نيسان/أبريل. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة المبعوث الشخصي لاستضافة اجتماع المائدة المستديرة في جنيف في كانون الأول/ديسمبر. ونشيد بالمغرب، وبالجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، والجزائر وموريتانيا على مشاركتهم الإيجابية واستجاباتهم السريعة. ونشدد على أهمية استمرار المشاركة البناءة مع المبعوث الشخصي، بهدف استئناف المفاوضات المباشرة بحسن نية ودون شروط مسبقة. ويجب علينا الآن أن نستفيد من الزخم الحالي لاستئناف العملية السياسية، التي يعد استمرار مشاركة المجلس فيها أمرا لا غنى عنه. ونقر أيضا بأهمية العمل الذي تقوم به البعثة في الحفاظ على الاستقرار على أرض الواقع وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق التقدم السياسي. ونعرب عن دعمنا الكامل للممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية، السيد كولين ستيوارت، وللرجال والنساء العاملين في البعثة في ظل ظروف صعبة للغاية.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن ارتياحنا لاتخاذ القرار ٢٤٤٠ (٢٠١٨)، بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. ولقد صوتنا مؤيدين القرار، لأننا نرى أن من الضروري دعم العملية السياسية الرامية إلى حل مسألة الصحراء الغربية، وتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الصحراوي. وفي ذلك الصدد، نرى أنه من الملح أن تُستأنف العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة والمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، السيد هورست كولر، دون شروط مسبقة وبحسن نية. ونؤكد مجددا دعمنا الكامل في هذا الصدد.

ويحدونا الأمل في إمكانية التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين على أساس القانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس، بما يؤدي إلى تقرير مصير شعب الصحراء الغربية. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى انعقاد اجتماع المائدة المستديرة في جنيف في ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر، ونشجع المشاركين على الاستفادة من تلك الفرصة الهامة للتحرك صوب حل هذه المسألة التي طال أمدها.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية قد أنجزت بإخلاص

ولاية مجلس الأمن، وبذلت جهودا إيجابية من أجل الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. وتؤيد الصين تجديد ولاية البعثة ليمكنها الاضطلاع بدور بناء من أجل التوصل إلى حل مناسب لمسألة الصحراء الغربية. ويحدونا الأمل في أن تكون هناك مشاورات كاملة تمكننا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشاريع القرارات المقبلة. وتعرب الصين عن تقديرها للمساعي الحميدة التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، السيد هورست كولر، وتثني على مبادرته لعقد اجتماع مائدة مستديرة في جنيف. ويحدونا الأمل في أنه بفضل الجهود المشتركة لجميع أصحاب المصلحة، سيتم اجتماع المائدة المستديرة بنجاح، ويرسي أسسا ملموسة للمضي قدما بالعملية السياسية.

وباتخاذ القرار ٢٤٤٠ (٢٠١٨) اليوم، بشأن تجديد ولاية البعثة، يمدد المجلس هذه الولاية لمدة ستة أشهر. ونعرب عن دعمنا الكامل لمبادرة المبعوث الشخصي، مما أظهر تصميمه على تأييد ولاية البعثة من أجل التوصل إلى حل سياسي للمسألة. إن موقف الصين بشأن مسألة الصحراء الغربية لا يزال ثابتا. وسوف نحتفظ بموقف محايد وموضوعي لدعم أعمال الأمم المتحدة في تشجيع إيجاد تسوية سياسية، ونشجع الطرفين على السعي إلى إيجاد حل عادل ودائم ومقبول لكليهما على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعن طريق المفاوضات.

السيد العتيبي (الكويت): صوتت الكويت مؤيدة لقرار تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وكنا نأمل أن يكون التمديد لمدة سنة كاملة، تمشيا مع توصيات الأمين العام.

ونشدد على أهمية الدور الذي تضطلع به البعثة، والإنجاز التام لولايتها، ونعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي للصحراء الغربية، السيد هورست كولر، لتنفيذ قرارات مجلس الأمن في هذا الصدد، بغرض التوصل إلى حل عادل ودائم وعملي وواقعي ومقبول لكلا الطرفين.

ونؤيد المفاوضات المقبلة التي دعا إليها المبعوث الشخصي والمقرر عقدها في ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر. ونرحب باستجابة جميع أصحاب المصلحة للدعوة إلى المشاركة في اجتماع المائدة المستديرة دون شروط مسبقة وبحسن نية.

ونجدد دعمنا الكامل للمبادرة المغربية المتعلقة بالحكم الذاتي للصحراء الغربية، والتي تشكل اختيارا بناءا يرمي إلى التوصل إلى حل مقبول لجميع الأطراف. ونؤكد ضرورة احترام سيادة المغرب وسلامة أراضيه. ونرحب أيضا بالتدابير والمبادرات ذات المصداقية والجادة التي اتخذها المغرب وتفاعله البناء مع إجراءات مجلس حقوق الإنسان.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني للولايات المتحدة للجهود التي بذلتها من أجل اتخاذ القرار ٢٤٤٠ (٢٠١٨)، وكذلك للمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، السيد هورست كولر، ولجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية على العمل الشاق الذي يضطلعون به. ونتمنى لهم كل نجاح في مواجهة التحديات المستمرة المتمثلة في الفترة التي تبدأ اليوم.

لقد صوتت جمهورية غينيا الاستوائية مؤيدة للقرار الذي اتخذ للتو بشأن تجديد ولاية البعثة، لأننا نؤمن أن من الأهمية بمكان أن يواصل الطرفان الحصول على الدعم، واليقظة والتيسير من جانب الأمم المتحدة بغية التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من أطراف النزاع. ولذلك، نحث المجتمع الدولي على دعم الجهود التي يبذلها الطرفان، ونشجعها على التوصل إلى حل نهائي. كما نحث طرفي النزاع على تيسير عمل الأمم المتحدة، وفي المقام الأول عمل المبعوث الشخصي، من أجل تحقيق سلام دائم، ووضع حد لهذا الصراع الذي طال أمده.

ومن الضروري أن تسود الشفافية وروح التشاور الدائم طوال العملية، ليتسنى إحاطة جميع الأطراف علما، بما في ذلك أعضاء

المجلس والأطراف المعنية، بمستجدات العملية وينبغي أن يؤدي ذلك إلى تهيئة مناخ من الثقة، وإتاحة تيسير اتخاذ القرارات بشأن المسألة قيد النظر. وأخيرا، نُشيد بالاستعداد التام لأطراف النزاع للمشاركة في اجتماع المائدة المستديرة في كانون الأول/ديسمبر.

إننا متفائلون ومفعمون بالأمل فيما يتعلق بهذه الاجتماعات، مع التسليم بأن المملكة المغربية قد أضافت عددا من العناصر المفيدة التي أن يمكن أن تيسر إلى حد كبير التوصل إلى حل بناء خلال هذه المفاوضات. وفي الوقت نفسه، ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تقويض البيئة الهادئة السائدة في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

امتنع وفد بلدي عن التصويت على القرار ٢٤٤٠ (٢٠١٨)، لأن مسألة تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية – والتي هي إحدى المسائل المحورية في القرارات التي تمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية – لا تنعكس بشكل كاف في النص النهائي. ويجب على مجلس الأمن ألا يقوم بتهميش تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية عند معالجة هذه المسألة.

كما نود أن نوجه الانتباه إلى قيام القائم على الصياغة بصورة تبعث على الدهشة بإدراج عناصر جديدة في النص المعتمد اليوم، والتي لم تكن مدرجة في النص الذي تم التفاوض عليه قبل بضعة أيام فقط. وتعتقد بوليفيا أنه خلال الجلسات التي تُعقد من أجل التفاوض على نص أي مشروع قرار، يتعين معالجة المسائل الواردة فيه قبل كل شيء. ومن الطبيعي أن يؤدي إدراج عناصر أخرى في وقت لاحق إلى إثارة حساسية الأعضاء.

وتعتقد بوليفيا اعتقادا راسخا أن العمل الذي يوكله الأمين العام لمبعوثه الشخصي للصحراء الغربية وعمل البعثة يتطلبان الدعم الكامل من مجلس الأمن بغية التوصل إلى حل سياسي بين الطرفين. ولذلك، نعرب عن دعمنا الكامل لقيام المبعوث الشخصي بإعادة إطلاق عملية التفاوض بدينامية جديدة وبروح تتماشى مع توجيهات مجلس الأمن من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول من الطرفين للحالة في الصحراء الغربية. ونؤكد من جديد ثقتنا في أنه يمكن التوصل، من خلال هذه العملية التفاوضية بين الطرفين والبلدان المجاورة، إلى حل سياسي، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

بما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد دولة بوليفيا المتعددة القوميات لأعضاء المجلس، ولا سيما زملائي الممثلين الدائمين وموظفيهم وشعبة شؤون مجلس الأمن على كل الدعم الذي قدموه لنا. حقا، لقد كان شهرا حافلا بالعمل، وكان شهرا تمكنا خلاله من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدة مسائل هامة في مجال اختصاصنا. وما كان لنا تحقيق ذلك بمفردنا لولا العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية من قبل جميع الوفود وممثلي الأمانة العامة، بما في ذلك، بطبيعة الحال، إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات والمترجمون الشفويون والمترجمون التحريريون ومدونو المحاضر الحرفية وأفراد الأمن. وإذ نختتم رئاستنا، أدرك أنني أتكلم باسم المجلس، إذ أتمنى لوفد الصين حظا سعيدا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.